دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحليـة

دراسة تحليلية لبلدية عين فزة - تلمسان -

لعرج مجاهد نسيمة استاذة مساعدة
مجدوب خيرة استاذة مساعدة
قادة علي حنان استاذة مساعدة

جامعة تلمسان

ملخص:

تهدف هاته الورقة البحثية إلى معرفة مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، بالإضافة إلى معرفة مدى تحقيقها الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وهذا من خلال دراسة حالة بلدية عين فزة بولاية تلمسان والتي عرفت في الفترة الأخيرة حركة ترقوية نشيطة، وقد خلصت المقالة إلى أن الجباية المحلية تعتبر كحل فعال لمشاكل التمويل المحلي التي تعاني منها الجماعات المحلية والذي بات يشكل العقبة الأولى أثناء سعيها لتحقيق إستراتيجيتها التنموية، فنجاحها أصبح مرهونا بمدى نجاح هيكل التمويل المحلي الذي يشكل أحد المتطلبات الضرورية لتفعيل دور الجماعات المحلية على المستوى المحلي.

الكلمات الدالة: الجباية المحلية، التنمية المحلية، الموارد المالية، الجماعات المحلية، بلدية عين فزة.

Abstract:

The following paper aims to highlight the role of the local taxes in financing the locales authorities Budget, also to identify the possibility of achieving the financial independence for locales authorities, through a case study municipality of Aïn Fezza - state Tlemcen.

The article concluded that the local taxes considered as an

effective solution to the problems of local funding, suffered by locales authorities, which has become a first obstacle during the pursuit of its strategy development, cause its success became dependent on the success of the structure of local financing, which constitutes one of the necessary requirements to activate the role of locales authorities at the local level.

Keywords: *Local taxes, local development, financial resources, locales authorities, the municipality Aïn Fezza.*

مقدمــة:

إن قيام الدولة بوظائفها في ظل النظام الاقتصادي السائد يتطلب منها توفير مصادر لتمويل نفقاتها أي السعي لزيادة الإيرادات وتنظيم النفقات وعليه فان الدولة قامت بنقل بعض مسؤوليات الإنفاق والتمويل من الحكومة المركزية إلى الجماعات المحلية وهذا ما يعكس اللامركزية الإدارية حيث نجد العديد من الدول النامية انصب اهتمامها حول سياسات التمويل المحلي تزامنا مع برامج الإصلاح الاقتصادي.

وتعتبر الموارد الجبائية أهم مصدر من مصادر التمويل، فبالرغم من مجهودات السلطات الحكومية في مجال إصلاح المنظومة الجبائية، إلا أن هذا الجهاز لم يرق لمستوى النظام الجبائي الفعال وهذا راجع لعدة اعتبارات منها نقائص في الموارد المالية والبشرية كذلك أسباب متعلقة بالمكلفين وتملصهم من دفع المستحقات لإدارة الضرائب بطرق مشروعة غير مشروعة، كل هذا أثر سلبا على حصيلة الجباية المحلية مما جعل السلطات الحكومية تعمل على تعبئة الموارد العائدة للجماعات المحلية ومحاولة تحسين التسيير في الدارة المحلية بهدف تحقيق تنمية محلية متينة ولا يتجسد ذلك إلا بتضافر الجهود الوطنية وتكامل الأجهزة لأجل الرفع من حصيلة الجباية المحلية والقضاء على العجز في ميزانية البلديات التي تعتبر خلية أساسية في المجتمع الجزائري والمحرك القاعدي لعجلة التنمية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من الاهتمام المتزايد بموضوع الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية من قبل كل من المسؤولين على مستوى وزارة الداخلية باعتبارها الوزارة الوصية على الجماعات المحلية، أو على مستوى المسؤولين بالمجالس الجماعية (1).

مشكلة البحث: وعليه ومما سبق وعليه تسعى الورقة الحالية للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ؟ وهل الجباية المحلية في مستوى تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ؟

أهداف البحث: يحاول البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مفهوم الجباية المحلية؛
- استعراض أساليب تنمية الجباية المحلية؛
- معرفة مدى تحقيق الجباية المحلية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية؛
- إبراز تحليل مكونات إيرادات الجباية المحلية لبلدية عين فزة ومدى مساهمتها في تغطية النفقات وصولا لتقديم بعض الاستنتاجات والتوصيات بهذا الشأن؛

فرضية الدراسة: يحاول البحث اختبار الفرضية الرئيسية الآتية: إن تعزيز الاهتمام بالجباية المحلية يؤدي إلى خلق استثمارات وتحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.

نطاق البحث: شملت الدراسة مكانيا بلدية عين فزة بولاية تلمسان، أما بالنسبة للجانب الزماني فان فترة الدراسة امتدت من سنة 2009 إلي غاية سنة 2011.

هيكلية البحث: لغرض اختبار الفرضية والوصول إلى هدف البحث، تم تقسيمه إلى أربعة محاور تضمن المحور الأول مفهوم الجباية المحلية وتناول المحور الثاني أساليب تنمية الجباية المحلية فيما تطرق المحور الثالث إلى الموارد المالية الداخلية والخارجية للجماعات المحلية أما المحور الرابع فتطرق إلى دراسة حالة بلدية عين فزة.

1- مفهوم الجباية المحلية:

تعنى الجباية المحلية بالهيئة اللامركزية في الدولة الجزائرية ألا وهي الجماعات المحلية التي تعتبر بشقيها البلدية والولاية كخلية أساسية في المجتمع كونها أقرب هيئة للمواطن وهي تمثل المحرك القاعدي للتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

والجباية المحلية هي جملة من الأحكام الضريبية وأصناف من الضرائب تختلف بالاختلاف الجهة المستفيدة والممولة بالإضافة إلى اختلاف الوعاء الضريبي، وقد أدخلت تعديلات على بعض الضرائب المحلية وفق سلسلة الإصلاحات 1997- 1992 حيث ثم تعويض بعض الضرائب وإلغاء البعض الآخر مع تقليص المعدلات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي لكن بقيت الضرائب المحلية تابعة للسلطة المركزية (2).

2- أساليب تنمية الجباية المحلية: يجب اتخاذ عدة إجراءات جبائية ومالية من أجل تحسين المردود المالي للجباية المحلية والتي تعتبر عملية لابد منها إذا أرادت السلطات المحلية الحصول على الاستقلالية المالية التامة، نقترح منها ما يلي (3):

- إعادة النظر في الطرق المعمول بها وكذا الاعتماد على معايير ثابتة وواضحة في طريقة توزيع الموارد الجبائية وكذا تدعيم الإدارة الجبائية بالوسائل الحديثة، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية ووضع التحفيزات والكفاءات المهنية (مثل الحفظ الرقمي للبيانات).
- مكافحة الغش والتهرب الجبائي وهذا من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية بجعل القوانين الجبائية مرنة وأيضا تطبيق غرامات جبائية وجنائية ردعية على كل من يقوم بالغش الجبائي.
- التحكم في النفقات المحلية وذلك بترشيد سياسة الإنفاق وإعادة النظر في توزيع الأعباء بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، كأن تتحمل كل وزارة النفقات والاحتياجات التابعة لقطاعها.
- تشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية معتبرة ليتم توجيهها لصالح الجماعات المحلية.

- الاعتماد على مصادر أخرى غير جبائية ينبغي على الجماعات المحلية أن تهتم لكثير بممتلكاتها المتمثلة في الأملاك الداخلية في ذمتها وهي تشتمل العقارات والمنقولات وتحسين استغلالها جيدا وذلك بإنشاء هياكل قاعدية تساعدها على انجاز بعض الاستثمارات المنتخبة.

3- الموارد المالية الداخلية والخارجية للجماعات المحلية: تصنف الموارد المالية حسب المصدر إلى موارد ذاتية (داخلية) وموارد خارجية:

3-1- الموارد الذاتية للجماعات المحلية: حدد المشرع الجبائي أصناف الضرائب العائدة للجماعات المحلية طبقا لما جاء به قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 1992 في مادته 197 بين الضرائب العائدة كليا للجماعات المحلية والعائدة جزئيا:

3-1-1- ضرائب والرسوم المحلية الموجهة كليا إلى الجماعات المحلية: تتوفر الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية على الضرائب الآتية:

أ- الرسم على النشاط المهني VF**:**

فرض هذا الرسم على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري أو غير تجاري وهو يحسب على أساس رقم الأعمال الذي حققه هؤلاء الأشخاص بغض النظر عن نتيجتهم المحققة، حسب المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2012 يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2% كما توزع حصيلته على الجماعات المحلية حسب الجدول التالي (4):

جدول رقم (01): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	حصة الولاية	حصة البلدية	حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	%0.59	%1.30	%0.11	%2

المصدر : قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2012، المادة 222 .

نلاحظ من خلال هذا التوزيع أن حصة البلدية هي الكبرى بالمقارنة

مع الحصص الأخرى ومن ثم فان حصيلة الرسم على النشاط المهني توجه أساسا لفائدة البلدية. غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب، يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي (5):

جدول رقم (02): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات

حصة الولاية	حصة البلدية	حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
%0.88	%1.96	%0.16	%3

المصدر : قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2012، المادة 222 .

ب- الدفع الجزافي:

الدفع الجزافي هو حق يقع على عاتق الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر أو التي تمارس نشاطا معينا بالجزائر، وتخضع للدفع الجزافي المبالغ المدفوعة لقاء المرتبات والأجور والتعويضات والعلاوات بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية والريوع العمرية التي تنمح للمستفيدين والموظفين. إلى غاية 31 ديسمبر 2005 كان الدفع الجزافي يمثل موردا هاما في ميزانية البلدية ولا يقل أهمية عن الرسم على النشاط المهني، ويوزع بين الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعة المحلية حسب الكيفيات الآتية:

- 30% من المحصول توجه إلى الجماعات المحلية (ميزانيات البلديات).

- 70% من المحصول توجه إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي يقوم بتوزيعه كما يلي:

70 % لفائدة البلدية، 20 % لفائدة الولاية و10 % لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ويتم الحساب كما يلي (6):

- 70% خصصت هذه النسبة لصالح البلديات وذلك تطبيقا للقاعدة القانونية التالية:

حصة البلدية = مقدار التوزيع × $\frac{\text{عدد سكان البلدية}}{\text{عدد سكان الوطن}}$ + $\frac{\text{عدد عائلات البلدية}}{\text{عدد عائلات الوطن}} \times \frac{1}{2}$ معامل التجديد

- 20% خصصت هذه النسبة لصالح الولايات وذلك تطبيقا للقاعدة القانونية التالية:

حصة الولاية = مقدار التوزيع × $\frac{\text{عدد سكان الولاية}}{\text{عدد سكان الوطن}}$ + $\frac{\text{عدد عائلات الولاية}}{\text{عدد عائلات الوطن}} \times \frac{1}{2}$ معامل التجديد

غير أن معدل الضريبة للدفع الجزافي انخفض إلى قيمة الصفر 0% منذ 01 فيفري 2006 بعدما كان بنسبة 6% وهذا قصد التخفيف من الأعباء الواقعة على عاتق المؤسسات والتي تؤثر على قدراتها التنافسية، يجب التذكير أن ناقص القيمة الذي يترتب على الجماعات المحلية من جراء هذا الإلغاء والمقدر بـ 6.3 مليار دينار في سنة 2006 ستتكفل به ميزانية الدولة (7).

ج- الرسم العقاري:

يمثل ضريبة سنوية على الممتلكات العقارية، تأسس بموجب الأمر 83/67 المؤرخ بتاريخ 02-06-1967 والمتضمن القانون المعدل والمكمل لقانون المالية لسنة 1967 وينقسم هذا الرسم إلى رسمين:

الرسم العقاري على الملكيات المبنية ويؤسس على الملكيات المبنية الموجودة فوق التراب الوطني باستثناء تلك المعفية من الضريبة صراحة (8)، و**الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية** ويؤسس على الملكيات الغير المبنية بجميع أنواعها باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة (9).

د- رسم التطهير:

ويخصص هذا الرسم الصب في المجاري المائية ورفع القمامات المنزلية

ويعتبر رسم التطهير ملحقا للرسم العقاري فهو مرتبط باستفادة أصحاب الملكية من رفع القمامات يوميا، كما أن بناء تعرض البناء للهدم أو التحطيم يبقى خاضعا للرسم. يؤسس لفائدة البلديات التي تشتعل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية (10)، يؤسس هذا الرسم سنويا باسم المالك أو المنتفع ويحدد مبلغ الرسم (11):

- مابين 500 دج و1000دج على كل محل ذي استعمال سكني.

- ما بين 1000 دج و10000دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.

- ما بين 5000 دج و20000 دج على كل أرض مهيأ للتخييم والمقطورات.

- ما بين 10000 دج و100000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو شابهه ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

ه- رسم الإقامة:

أعيد تأسيسه لصالح البلديات المصنفة كمناطق سياحية والحمامات المعدنية والبحرية، يفرض هذا الرسم على الأشخاص غير المقيمين بالبلدية ولا يملكون فيها إقامة دائمة خاضعة للرسم العقاري ويتم حسابه عن كل شخص ولكل يوم على أن لا يقل عن 10 دج ولا يتعدى 20 دج لليوم الواحد وكما يتم تحصيله عن طريق أصحاب الفنادق والمحلات المستعملة لإيواء السياح أو المعالجين بالحمامات المعدنية ويدفع تحت مسؤوليتهم إلى قباضة الضرائب (خزينة البلدية حاليا) بعنوان مداخيل الجباية المحلية البلدية (12).

3-1-2- ضرائب والرسوم المحلية الموجهة جزئيا إلى الجماعات المحلية :
تتمثل مختلف الضرائب والرسوم المحلية المخصصة جزئيا للجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية **FCCL** في ما يلي:

أ- الرسم على القيمة المضافة:

يمثل الرسم على الاستهلاك ويطبق هذا على العمليات التي لها طابع صناعي، تجاري، حرفي، أو خاص باستثناء تجارة التجزئة والمساحات الكبرى (13). وقد تم تعديل معدلاته وفق قانون المالية لسنة 2002 وأصبح المعدل العادي 17% والمعدل المخفض 7%، يمثل الرسم على القيمة المضافة نسبة 85% من موارد الجبائية في ميزانية الدولة ويعد ثاني مورد بعد الجباية البترولية أما النسبة الباقية 15% توزع بين البلدية 5% والصندوق المشترك للجماعات المحلية 10% وهذا عندما يتعلق الأمر بالعمليات المنجزة عند الاستيراد، أما العمليات في الداخل فان النسبة 15% تخصص كاملة للصندوق المشترك للجماعات المحلية، وبخصوص عمليات الرسم على القيمة المضافة داخل التراب الوطني تتمثل في عمليات البيوع بالجملة والمنجزة من طرف أشخاص طبيعيين ومعنويين وكذا عملية تأدية الخدمات بصفة اعتيادية أو بالصدفة بشرط أن تكون ذات طابع صناعي أو تجاري أو حرفي (14).

ب- الرسم على الذبـح:

يعتبر من الرسوم الغير المباشرة التي يتم تحصيلها كليا لفائدة البلديات التي يقع في إقليمها مذابح البلدية والتي تنتج فيها الأبقار والأغنام وغيرها، وقد تم تحديد تعريفات الرسوم بالنسبة للحوم الطازجة والمجمدة والمملحة المذكورة بـ 5 دج للكيلوغرام الواحد (15)، ويتوزع كما يلي: 3,5 دج /كلغ لصالح البلدية و 1,5 دج /كلغ لصالح الصندوق الخاص بحماية الصحة الحيوانية.

ج- الرسم على الثروة الأملاك:

أسست هذه الضريبة بموجب المرسوم رقم 93-01 المؤرخ في 19 جانفي 1993 المتضمن قانون المالية لسنة 1993 فلقد كانت ممثلة في الأول في الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية BIC والرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC والضريبة التكميلية على الدخل ICR وبعد صدور قانون المالية 1993 أصبحت الضريبة على الأملاك هي الضريبة الشرعية في هذا المجال وتطبق على الأشخاص والأملاك (16)، وتطبق على الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر وعلى الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي في الجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

تحدد نسبة الضريبة على الأملاك كما يلي (17):

جدول رقم (03): الضريبة على الأملاك

قسط القيم الصافية للأملاك الخاضعة للضريبة (دج)	النسبة %
أقل من 30.000.000 دج أو يساويه	%0
من 30.000.001دج إلى 36.000.000 دج	%0.25
من 36.000.001دج إلى 44.000.000 دج	%0.5
من 44.000.001دج إلى 54.000.001دج	%0.75
من 54.000.001دج إلى 68.000.000دج	%1
أكثر من 68.000.000دج	%1.5

المصدر: قانون المالية لسنة 2012، المادة 284 مكرر 8.

تشكل حصيلة الضريبة على الممتلكات نسبة 8% من موارد البلديات.

د- قسيمة السيارات:
يتحملها كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة للضريبة وتتوزع حصيلة القسيمة بين الدولة بنسبة 20% والصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 80%.

2-3- الموارد الخارجية للجماعات المحلية: إلى جانب الموارد المالية

الداخلية للجماعات المحلية فان الموارد الخارجية والمتمثلة في القروض والإعانات المالية تلعب دور في تمويل الميزانية وتأتي هذه الموارد كحالة استثنائية تلجأ إليها السلطات العمومية عند الضرورة.

4- دراسة حالة بلدية عين فزة:

بعد القيام بالدراسة الوصفية لمفهوم، أساليب تنمية الجباية المحلية وكذا مختلف الموارد المالية الداخلية والخارجية للجماعات المحلية، فإننا سنسقط ما قيل سالفا على واقع بلدية عين فزة، حيث انصبَ اهتمامنا حول مالية البلدية من خلال إبراز تحليل مكونات إيرادات الجبائية وتطورها ومدى مساهمة الجباية المحلية في تغطية النفقات للفترة (2009-2011) .

4-1- تقديم بلدية عين فـزة:

تأسست بلدية عين فزة سنة 1957 وتقع في الشمال الشرقي لولاية تلمسان وتبعد 10كلم عن مقر الولاية، حيث تتربع على مساحة قدرها 18351875كلم² ويبلغ عدد سكانها 10535 نسمة موزعة على سبعة تجمعات سكانية (18)، وتزخر هذه البلدية بمجموعة متكاملة من الموارد الطبيعية: منها 40% رعوي فلاحي و60% سياحي.

4-2- دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

تمثل الجباية المحلية جزءا لا يتجزأ من المالية العامة للدولة إذ تمثل أكثر من 90% بالنسبة للموارد المالية للجماعات المحلية، هذه النسبة تبين جليا أهمية الجباية المحلية والمكانة التي تحتلها (19)، ولإظهار دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية عين فزة سوف نتعرض للعناصر التالية:

4-2-1- أقسام الميزانية المحلية لبلدية عين فزة

تتكون الميزانية المحلية لبلدية عين فزة من قسمين: قسم التسيير، قسم التجهيز والاستثمارات كل قسم يتكون من النفقات والإيرادات، النفقات المحلية والإيرادات المحلية على الترتيب.

4-2-2- دراسة تحليلية لميزانية البلدية:

للإيرادات أهمية كبيرة بالنسبة لميزانية البلدية، إذا لا يمكن إنجاز النفقات دون توفر الاعتماد الكافي، لذا فالإيرادات والنفقات تؤثر على ميزانية البلدية واستقلاليتها هذا ما يدفعنا إلى إجراء دراسة تحليلية لميزانية البلدية.

الجدول(04) : تطور نفقات ميزانية البلدية للسنوات 2009-2011.

النفقـــات	2 009	2 010	2 011
سلع و لوازم	3 659 465,48	5 279 732,74	6 900 000,00
مصاريف المستخدمين	28 446 423,02	30 088 226,01	31 730 029,00
ضرائب و رسوم	49 250,00	99 625,00	150 000,00
مصاريف على الأملاك العقارية و المنقولة	1 864 295,86	5 682 147,93	9 500 000,00
مساهمات و حصص(في القطاع التربوي"الابتدائي")	161 867,12	930 347,64	2 022 562,40
منح و إعانات	1 160 453,69	3 420 350,00	5 680 246,31
مصاريف التسيير العام	838 580,70	2 294 290,35	3 750 000,00
مصاريف مالية	-	-	-
المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة	668 899,61	292 423,25	1 253 746,11

أعباء استثنائية	25 771 336,34	1 535 154,41	28 841 645,16
الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار	5 516 497,53	2 721 885,54	10 960 268,61
مجموع النفقات	68 137 069,20	52 344 185,87	100 788 515,59

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الميزانية الأولية لسنة 2009، 2010 و2011.

الشكل رقم 1: التمثيل البياني لنفقات البلدية 2009-2011

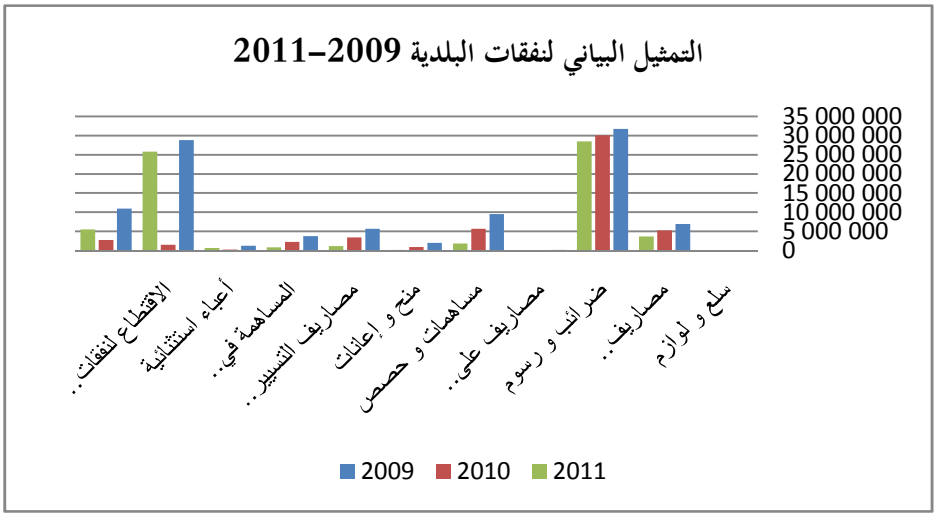

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد على الجدول رقم 04.

التعليق: من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن النفقات الخاصة ببلدية عين فزة في تغير مستمر، فبعدما كانت 68137069,20 دج سنة 2009 انخفضت إلى 52344185,87 دج سنة 2010 لترتفع سنة 2011 إلى 100788515,59دج

أي نسبة الارتفاع من 2010-2011 قدرت بـ 51.93% وهو ارتفاع كبير والذي يعبر عن زيادة الخدمات المقدمة من طرف البلدية كون هذه الزيادة في حجم النفقات رافقها زيادة مماثلة في نفقات التجهيز والاستثمار التي من شانها تطوير التنمية المحلية، بالإضافة إلى زيادة في نفقات المستخدمين الناتجة عن التوسيع في التشغيل.

الجدول(05) : تطور إيرادات الميزانية البلدية للسنوات 2009-2011.

الإيرادات	**2009**		**2010**		**2011**	
عائدات الاستغلال	4 232 573	النسبة	6 084 873	- النسبة	5 937 173	- النسبة
منتجات الأملاك	1 266 065	-	825 751	-	1 492 240	-
العائدات المالية	-	-	-	-	-	-
التحصيلات و الإعانات	-	-	25 935 175	-	13609 623	-
مخصصات صندوق التضامن البلدي	12 254 365	-	13 118 316	-	16854 074	-
الضرائب غير المباشرة	24 652 398	55.22	24 016 943	50.81	24682 348	39.24
الرسم الإجمالي على الخدمات رخص البناء و رخص عقارية الرسم على الصفائح الإشهارية	24385 987	54.63	23721568	50.2	24474248	38.91
	257 910	0.58	293875.00	0.62	200000	0.31
	8 500	0.02	1500.00	0.00	8100	0.0012
الضرائب المباشرة	19 95 671	44.78	23 243 294	49.2	38 213	60.75

	056					
1.05	662444	0.93	439368	0.9	397 841	الرسم العقاري TFالرسم على النشاط المهني الضريبة على الدخل الإجمالي العقاري IRG/RF.الرسم الجزافي الوحيد IFU.
58.32	36680139	46.9	22161464	41.5	18 54 561	
0.00	13530	-	-	1.1	489 658	
1.36	856942	1.36	642462	1.28	573 611	
-	-	-	9 766 543	-	5 745 996	منتجات استثنائية
-	100 788 515		52 344 185	-	68 137 069	**مجموع الإيرادات**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الميزانية الأولية لسنة 2009، 2010 و2011

الشكل رقم 2 : التمثيل البياني **لإيرادات الميزانية البلدية للسنوات** 2009-2011.

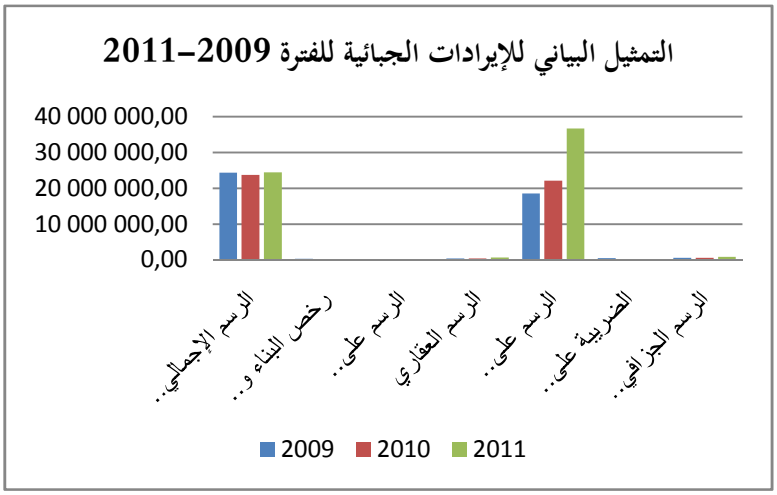

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد على الجدول رقم 05.

التعليـق: من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن الرسم الوحيد على النشاط المهني يحتل المرتبة الأولى من مجموع مداخيل الجبائية لبلدية عين فزة، حيث نلاحظ أن نسبته في تزايد مستمر سنة 2009 إلى 41.5% وسنة 2010 إلى 46.9% وسنة 2011 إلى 58.32% أي يعتبر المورد الرئيسي للبلدية، أما الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات يمكن اعتباره ثاني مورد جبائي من حيث الأهمية ونسبته غير متحكم فيها هذا من جهة من جهة أخرى نسبته من مجموع الإيرادات الجبائية في تناقص مستمر حيث تقدر نسبته في سنة 2009،2010 و2011 حوالي 54.63%، 50.2% و 38.91% على التوالي، بعدها يأتي الدفع الجزافي حيث تقدر نسبته من مجموع المداخيل الجبائية سنة 2011 حوالي 1.36%. أما بالنسبة لباقي الرسوم فإننا نلاحظ أنها تمثل نسب ضئيلة جدا من الموارد الجبائية.

3- مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات المحلية وخلق الاستثمارات: إن الدور الهام الذي تلعبه الجماعات المحلية والمتمثل في تسيير الأملاك وتسيير المصالح يتطلب وجود مصادر مالية متنوعة وذلك من أجل تغطية النفقات.

جدول رقم (04): مساهمة الإيرادات الجبائية نحو الإيرادات الاجمالية

السنوات	النفقـــــات		مجموع الايرادات السنوية		(%)
	مجموع النفقات السنوية	نفقات التجهيز والاستثمار	الايرادات الجبائية سنوية	الايرادات غير الجبائية سنوية	
2009	20.68 137 069	5 516 497	44638069	23498999	65.51
2010	87.52 344 185	2 721 885	47260238	5083947	90.28
2011	59.100 788 515	10 960 268	62895405	37893110	62.4

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الميزانية الأولية لسنة 2009، 2010 و2011

الشكل رقم 3 : التمثيل البياني لمساهمة الايرادات الجبائية في تغطية نفقات التسيير

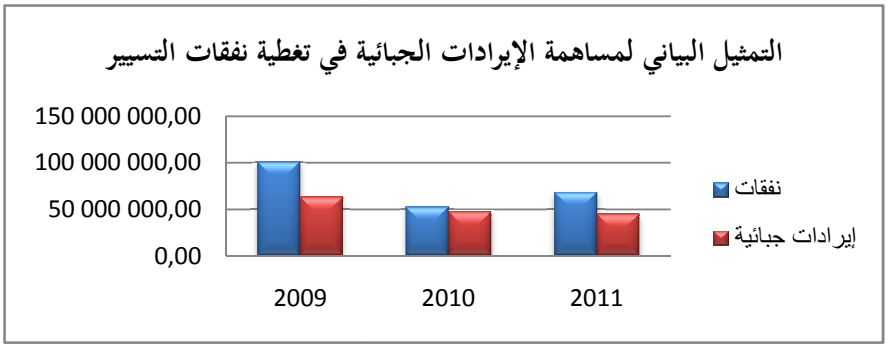

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإيرادات الجبائية السنوية لبلدية عين فزة بالنسبة لمجموع نفقات التسيير السنوية خلال الفترة (2009-2011) في تغير مستمر، فبعدما كانت نسبة الإيرادات الجبائية تمثل 65.51% من مجموع نفقات التسيير لسنة 2009 ارتفعت إلى 90.28% سنة 2010، أما في سنة 2011 انخفضت إلى 62.4% كون أن مبلغ الإيرادات الجبائية ارتفعت إلى 62895405.09 دج، إضافة إلى زيادة مجموع النفقات السنوية بشكل كبير حيث ارتفعت من 515,59 100788دج، وما نلاحظه أيضا أن الإيرادات الجبائية تعتبر مورد رئيسي لتمويل ميزانية التسيير بينما الإيرادات غير الجبائية لا تعد موردا رئيسيا لتمويل ميزانية التسيير لبلدية عين فزة إذ تقدر نسبتها بالنسبة لمجموع نفقات التسيير السنوية خلال الفترة 2009، 2010 و 2011 حوالي 34.49%، 9.72% و 37.6% على الترتيب.

أما بالنسبة لدور الجباية المحلية في خلق الاستثمارات نجد أن بلدية عين فزة تخصص اقتطاعات لنفقات التجهيز والاستثمار حيث قدرت نسبة نفقات التجهيز والاستثمار من مجموع الإيرادات الجبائية لسنة 2011 حوالي 17.4% كون بلدية عين فزة عرفت في الفترة الأخيرة حركة ترقوية نشيطة.

الخاتمـــة:

على ضوء الدراسة التي قمنا بها لموضوع مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية وخلق الاستثمارات في بلدية عن فزة يمكن أن نخلص إلى النتائج والتوصيات التالية:

أ- **النتائـج:** وتمثلت فيما يلي:
- إن إشكالية القصور المالي الذي تعاني منه الجماعات المحلية يرجع إلى نسب توزيع الموارد الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية التي يظهر فيها عدم عدالة التوزيع، الأمر الذي يدفع إلى فسح المجال أمام التدخل الحتمي للأجهزة المركزية للنهوض بالتنمية المحلية .
- لقد اثبت البحث صحة الفرضية التي انطلقنا منها إذ أن تعزيز الاهتمام بالجباية المحلية يؤدي إلى خلق استثمارات وتحقيق الاستقلالية لبلدية عين فزة.

– إن الموارد الجبائية لبلدية عين فزة كافية لتغطية النفقات.
– إلغاء الدفع الجزافي سنة 2006 له آثار سلبية بالنسبة لبلدية عين فزة، حيث كانت هذه الأخيرة تستفيد من مداخيل كبيرة من الدفع الجزافي.
– عدم التقدير الإحصائي الدقيق للموارد الجبائية إذ يتم بطريقة عشوائية وعلى خبرة رئيس بلدية عين فزة وكذا عدم التمتع بالدراية الكافية بالمجريات العمليات المالية.
– كانت انشغالات المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين فزة يركزون على قسم التسيير، ويهملون قسم التجهيز والاستثمار، لكن في السنوات الأخيرة عرفت البلدية حركة ترقوية تمثلت في تجسيد عدة مشاريع تنموية .

ب- التوصيات والاقتراحات : اعتمادا على النتائج المتوصل إليها يمكن وضع التوصيات والاقتراحات التي من شأنها أن تخدم بلدية عين فزة وتعمل على رفع مردودية الجباية المحلية:

- إعطاء أهمية للموارد غير الجبائية للمساهمة في تمويل ميزانية بلدية عين فزة.
- تحويل بعض الضرائب من الدولة إلى الجماعات المحلية مع التفكير في مورد جديد الذي يحل محل ضريبة الدفع الجزافي (VF).
- على اعتبار أن الجماعات المحلية جزء من الدولة وهي مكملة لها على الأقاليم فلابد من إعطاء لها جزء من سلطة القرار في الجانب المالي (20).
- تدعيم الاستثمار المحلي وتشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية معتبرة من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق أهداف البرامج التنموية.
- تنمية أهمية استخدام الأساليب العلمية في التقدير الإحصائي للإيرادات الجبائية وكذا تنمية درجة الوعي بأهمية التمتع بالدراية الكافية بالمجريات العمليات المالية.

الهوامش:

1- حميد أبولاس، قراءة عملية للجباية المحلية على ضوء مشروع القانون الجديد على الموقع:
http://www.aosfoc.org/wp-content/uploads/2010/09/aboulas-art.pdf

2- عولمي بسمة، تقييم الجباية المحلية في الجزائر:
http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1614

3- فاطمي فايزة وغويلب فاطمة الزهراء، مالية ومحاسبة الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2010، ص102 .

4- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2012، المادة 222.

5- المادة 222 معدلة بموجب ق.م.ت لسنة 2008

6- Ghraba Hachemi , Les Ressources Fiscales des Collectivités Local , ENAC, Edition 2000 page 43.

7- قانون المالية لسنة 2006.

8- قانون الضرائب المباشرة لسنة 1996 المادة 248.

9- قانون الضرائب المباشرة لسنة 2002 المادة261 الفقرة ب.

10- قانون الضرائب المباشرة، لسنة 2012 المادة 261 الفقرة 1.

11- قانون الضرائب المباشرة لسنة 2012 المادة 263 مكرر 2.

12- بسمة عولمي، تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2006، ص.271

13- نبيل بلخوص وحميداني رفيق، الضريبة على ارباح الشركات، مذكرة لنيل شهادات الدراسات التطبيقية (غير منشورة) كلية علوم الاقتصاد والتسيير جامعة الجزائر، 2003، ص.98

14- المادة 21 - قانون المالية - الرسم على القيمة المضافة - .1997

15- بسمة عولمي، تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص.272

16- بن عبد الله نعيمة، الجهاز الجبائي ودوره وتمويل الجماعات المحلية، مذكرة ليسانس المركز الجامعي المدية، 2005/2004، ص.9
17- قانون الضرائب المباشرة، لسنة 2012، المادة 281 مكرر 8.
18- تتمثل هذه التجمعات في: عين فزة"المقر"، عوشبة، أم العلو، تاقمة، عين بني عاد، تيزي.
19- برابح محمد، الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية- دراسة حالة بلديات ولاية المدية (1997-2003)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2004، ص.123
20- نفس المرجع، ص 128.

المراجع:

1- برابح محمد، الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية- دراسة حالة بلديات ولاية المدية (1997-2003)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، .2004
2- بسمة عولمي، تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4،جامعة الشلف، .2006
3- بن عبد الله نعيمة، الجهاز الجبائي ودوره وتمويل الجماعات المحلية، مذكرة ليسانس المركز الجامعي المدية، 2005/2004.
4- حميد أبولاس، قراءة عملية للجباية المحلية على ضوء مشروع القانون الجديد على الموقع:
http://www.aosfoc.org/wp-content/uploads/2010/09/aboulas-art.pdf
5- عولمي بسمة، تقييم الجباية المحلية في الجزائر:
http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1614
6- فاطمي فايزة وغويلب فاطمة الزهراء، مالية ومحاسبة الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2010.
7- قانون الضرائب المباشرة لسنة 1996 .

8- قانون الضرائب المباشرة لسنة 2002.
9- قانون المالية لسنة 2006 .
10- قانون المالي التكميلي لسنة 2008.
11- قانون الضرائب المباشرة، لسنة 2012.
12- نبيل بلخوص وحميداني رفيق، الضريبة على ارباح الشركات، مذكرة لنيل شهادات الدراسات التطبيقية، كلية علوم الاقتصاد والتسيير جامعة الجزائر، 2003.

13- Ghraba Hachemi , Les Ressources Fiscales des Collectivités Local , ENAC, Edition 2000.